

فهرس
الجمعية الوطنية الليبية

٧ أكتوبر عيد الدستور

دستور

المملكة الليبية المتحدة



مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن ممثلي شعب ليبيا من برقه وطرابلس الغرب وفزان المجتمعين
بمدينة طرابلس فمدينة بنغازي في جمعية وطنية تأسيسية بأرادة الله ،
بعد الاتفاق وعقد المزم على تأليف اتحاد بيننا تحت تاج الملك محمد
ادريس المهدي السنوسي الذي بايعه الشعب الليبي ونادت به هذه الجمعية
الوطنية التأسيسية ملكاً دستورياً على ليبيا ،
وعلى تكوين دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تؤمن الوحدة
القومية وتصون الطمأنينة الداخلية وتهيء وسائل الدفاع المشتركة وتكفل
أقامة العدالة وتضمن مبادئ الحرية والمساواة والاخاء ورعى الرقي
الاقتصادي والاجتماعي والخير العام ،
وبعد الاتكال على الله مالك الملك وضعنا وقررنا هذا الدستور
للمملكة الليبية المتحدة .

الفصل الاول

شكل الدولة ونظام الحكم فيها

المادة ١

ليبيا دولة حرة مستقلة ذات سيادة • لا يجوز التزول عن سيادتها ولا عن
أى جزء من اراضيها •

المادة ٢

ليبيا دولة ملكية وراثية شكلها اتحادى ونظامها نيابى وتسمى
« المملكة الليبية المتحدة » •

المادة ٣

تتألف المملكة الليبية المتحدة من ولايات برقة وطرابلس الغرب وفزان

المادة ٤

حدود المملكة الليبية المتحدة هي :
شمالا البحر الأبيض المتوسط •
شرقا حدود المملكة المصرية والسودان المصرى الانجليزى
جنوبا السودان المصرى الانجليزى وأفريقيا الاستوائية الفرنسية وأفريقيا
الغربية الفرنسية وصحراء الجزائر
غربا حدود القطر التونسى وقطر الجزائر •

المادة ٥

الإسلام دين الدولة •

المادة ٦

يعين شعار الدولة ونشيدها الوطنى بقانون اتحادى •

المادة ٧

يكون العلم الوطنى على الشكل والابعاد الآتية :
طوله ضعفا عرضه ويقسم الى ثلاثة ألوان متوازية أعلاها الأحمر فالأسود فالأخضر

على أن تكون مساحة اللون الأسود تساوى مجموع مساحة اللونين الآخرين وأن يحتوى فى وسطه على هلال أبيض بين طرفيه كوكب أبيض خماسى الأشعة

الفصل الثانى

حقوق الشعب

المادة ٨

يعتبر ليبيا كل شخص مقيم فى ليبيا وليس له جنسية أو رعية أجنبية إذا توفر فيه أحد الشروط الآتية :

- (١) أن يكون قد ولد فى ليبيا ،
- (٢) أن يكون أحد أبويه ولد فى ليبيا ،
- (٣) أن يكون قد أقام فى ليبيا مدة لا تقل عن عشر سنوات إقامة عادية .

المادة ٩

مع مراعاة أحكام المادة الثامنة من هذا الدستور تحدد بقانون اتحادى الشروط اللازمة لاكتساب الجنسية الليبية وتمنح به تسهيلات للمقترين الذين هم من أصل لىبى ولاولادهم ولابناء الاقطار العربية وللأجانب الذين أقاموا فى ليبيا إقامة عادية لمدة لا تقل عن عشر سنوات عند العمل بهذا الدستور وما زالوا مقيمين فيها ، فيجوز لهؤلاء الآخرين اختيار الجنسية الليبية طبقا للشروط المبينة فى القانون على أن يطلبوا اكتسابها خلال ثلاث سنوات تبتدىء من أول يناير ١٩٥٢ .

المادة ١٠

لايجوز الجمع بين الجنسية الليبية وأية جنسية أخرى .

المادة ١١

الليبيون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفى تكافؤ الفرص وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تميز بينهم فى ذلك بسبب الدين أو المذهب أو العنصر أو اللغة أو النروة أو

النسب أو الآراء السياسية والاجتماعية

المادة ١٢

الحرية الشخصية مكفولة لجميع الأشخاص متساوون في الحماية أمام

القانون .

المادة ١٣

لا تفرض السخرة على أحد إلا بموجب القانون في حالات الطوارئ

أو النوازل أو الظروف التي قد تعرض سلامة السكان أو بعضهم إلى خطر .

المادة ١٤

لكل شخص الحق في اللجوء للمحاكم وفقا لاحكام القانون .

المادة ١٥

كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا الى أن تثبت ادانته قانونا في محاكمة

تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه وتكون المحاكمة علنية الا في

الاحوال الاستثنائية التي ينص عليها القانون .

المادة ١٦

لا يجوز القبض على أي انسان أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه الا في

الاحوال التي ينص عليها القانون ، ولا يجوز اطلاقا تعذيب أحد ولا أنزال

عقاب مهين به .

المادة ١٧

لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة

اصدور القانون الذي ينص عليها ، كذلك لا توقع عقوبة أشد من العقوبة التي

كانت نافذة وقت ارتكاب الجريمة .

المادة ١٨

لا يجوز بأي حال أبعاد ليلي من الديار الليبية ولا يجوز أن تحظر عليه

الاقامة في جهة ما أو أن يلزم بالاقامة في مكان معين أو منعه من التنقل في ليبيا

الا في الاحوال التي يبينها القانون .

المادة ١٩

للمساكن حرمة ، فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا في الاحوال الميئنة
في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

المادة ٢٠

تكفل سرية الخطابات والبرقيات والمواصلات التليفونية وجميع المراسلات
على اختلاف صورها ووسائلها ، ولا يجوز مراقبتها أو تأخيرها الا في الحالات
التي ينص عليها القانون .

المادة ٢١

حرية الاعتقاد مطلقة وتحترم الدولة جميع الاديان والمذاهب وتكفل
للمسيحيين وللأجانب المقيمين في أرضها حرية العقيدة والقيام بشعائر الاديان على أن
لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب .

المادة ٢٢

حرية الفكر مكفولة ولكل شخص الاعراب عن رأيه وإذاعته بجميع
الطرق والوسائل ولكن لا يجوز إساءة استعمال هذه الحرية فيما يخالف النظام
العام أو ينافي الآداب .

المادة ٢٣

حرية الصحافة والطباعة مكفولة في حدود القانون .

المادة ٢٤

لكل شخص الحرية في استعمال أية لغة في المعاملات الخاصة أو الأمور
الدينية أو الثقافية أو الصحافية أو أية مطبوعات أخرى أو في الاجتماعات العامة .

المادة ٢٥

حق الاجتماع السلمي مكفول في حدود القانون .

المادة ٢٦

حق تكوين الجمعيات السلمية مكفول وكيفية استعمال هذا الحق ينظمها
القانون أما الجمعيات السرية والجمعيات التي ترمى إلى تحقيق أهداف سياسية
بواسطة منظمات ذات صبغة عسكرية فتكوينها محظور .

المادة ٢٧

للافراد ان يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون وذلك
بكتابات موقعة بأسمائهم ، اما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون الا للهيئات
النظامية أو الاشخاص المعنوية .

المادة ٢٨

التعليم حق لكل ليبي وتعمل الدولة على نشره بما تنشئه من المدارس
الرسمية وبما تسمح بأشائه تحت رقابتها من المدارس الخاصة لليبيين وللأجانب .

المادة ٢٩

التعليم حر مالم يخل بالنظام العام أو يتاف الاداب ، ويكون تنظيم أمور
التعليم العام بالقانون .

المادة ٣٠

التعليم الاولي الزامي لليبيين من بنين وبنات ، والتعليم الاولي والابتدائي
مجاني في المدارس الرسمية .

المادة ٣١

للملكية حرمة فلا يمنع المالك من التصرف في ملكه الا في حدود القانون
ولا ينزع من أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الاحوال الميئنة في القانون
وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا .

المادة ٣٢

عقوبة المصادرة العامة للاموال محظورة .

المادة ٣٣

الاسرة هي الركن الاساسي للمجتمع وهي في حمي الدولة . وتحمي
الدولة الزواج وتشجع عليه .

المادة ٣٤

العمل عنصر من العناصر الاساسية للحياة الاقتصادية وهو مشمول بحماية
الدولة وحق لجميع الليبيين . ولكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل .

المادة ٣٥

تعمل الدولة على أن يتوفر بقدر الامكان لكل ليبي مستوى لائق من المعيشة
له ولاسرته .

الفصل الثالث

الفرع الاول

اختصاصات الاتحاد الليبي

المادة ٣٦

يتولى الاتحاد الليبي السلطات التشريعية والتنفيذية المتعلقة بالمسائل المبينة
في الكشف التالي :

- (١) التمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتجاري
- (٢) شئون هيئة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة
- (٣) الاشتراك في المؤتمرات والهيئات الدولية وتنفيذ ما تتخذه من قرارات
- (٤) الشئون المتعلقة بالحرب والسلم
- (٥) عقد المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الاخرى وتنفيذها
- (٦) تنظيم التبادل التجاري مع الدول الاجنبية
- (٧) القروض الخارجية
- (٨) تسليم المجرمين
- (٩) اصدار جوازات السفر الليبية والتأشيرات
- (١٠) المهاجرة الى ليبيا ومنها .
- (١١) دخول الاجانب البلاد واقامتهم فيها وابعادهم عنها
- (١٢) شئون الجنسية
- (١٣) جميع المسائل الاخرى المتعلقة بالشئون الخارجية .
- (١٤) اعداد القوات البرية والبحرية والجوية وتدريبها والانفاق عليها
واستخدامها .

- (١٥) الصناعات الخاصة بالدفاع
- (١٦) منشآت القوات البرية والبحرية والجوية الليبية .
- (١٧) تحديد السلطات في مناطق المعسكرات وتعيين موظفي هذه المناطق
وبيان اختصاصاتهم ونظام السكن فيها . وتخطط حدودها بعد التشاور
مع الولايات .
- (١٨) الاسلحة الخاصة بالدفاع الوطني بأنواعها بما في ذلك الاسلحة
النارية والذخائر والمفرقات .
- (١٩) الاحكام العرفية
- (٢٠) الطاقة الذرية والمواد اللازمة لانتاجها
- (٢١) جميع المسائل الاخرى المتعلقة بالدفاع الوطني
- (٢٢) الخطوط الجوية والاتفاقات المتعلقة بها
- (٢٣) الارصاد الجوية
- (٢٤) البريد والتلغرافات والتليفونات والاتصال اللاسلكي والاذاعة
الاتحادية وغير ذلك من وسائل الاتصال الاتحادي .
- (٢٥) الطرق الاتحادية والطرق التي ، بعد التشاور مع الولايات ،
تقرر الحكومة الاتحادية انها غير خاصة بولاية معينة .
- (٢٦) انشاء السكك الحديدية الاتحادية ومراقبتها وذلك بعد موافقة
الولايات التي تمر بها .
- (٢٧) الجمارك
- (٢٨) فرض الضرائب اللازمة لسد مصروفات الحكومة الاتحادية بعد
التشاور مع الولايات
- (٢٩) البنك الاتحادي
- (٣٠) العملة وسك النقود واصدار اوراق النقد .
- (٣١) مالية الاتحاد والدين العام
- (٣٢) الكاميو والبورصات
- (٣٣) الاستعلامات والاحصاءات الخاصة بالحكومة الاتحادية .

(٣٤) شؤون موظفي الحكومة الاتحادية

(٣٥) العمل بعد التشاور مع الولايات على تشجيع الانتاج الزراعى والصناعى والنشاط التجارى وضمان الحصول على المواد الغذائية اللازمة للبلاد .

(٣٦) أملاك الحكومة الاتحادية : أكتسابها وأدارتها والتصرف فيها .
(٣٧) التعاون فيما بين الحكومة الاتحادية والولايات فى أعمال البوليس الجنائى وفى إنشاء ادارة مركزية للبوليس الجنائى وفى تعقب المجرمين الدوليين

(٣٨) التعليم فى الجامعات والمعاهد العليا وتقرير الدرجات العلمية
(٣٩) جميع المسائل التى عهد بها هذا الدستور الى الحكومة الاتحادية .

المادة ٣٧

يجوز للحكومة الاتحادية بالاتفاق مع ولاية ما أن تفوض اليها أو الى موظفيها باختصاصات تنفيذية متعلقة بمسائل داخلية فى صلاحياتها بمقتضى هذا الدستور بشرط أن تتحمل الحكومة الاتحادية نفقات التنفيذ .

الفرع الثانى

الاختصاصات المشتركة

المادة ٣٨

يتولى الاتحاد الليبى ، لضمان تنسيق السياسة وتوحيدها بين الولايات ، السلطة التشريعية المتعلقة بالمسائل التالية وتتولى الولايات سلطة تنفيذها تحت اشراف الاتحاد الليبى .

(١) نظام الشركات

(٢) البنوك

(٣) تنظيم الاستيراد والتصدير

(٤) ضريبة الدخل

(٥) الاحتكارات والامتيازات

(٦) الثروات الموجودة فى باطن الارض والتقيب عنها ، والتعدين

- (٧) الموازين والمكاييل والمقاييس ✓
(٨) التأمين بأنواعه
(٩) احصاء السكان
(١٠) السفن والملاحة البحرية
(١١) الموانئ الكبرى التي ترى الحكومة الاتحادية ان لها أهمية تتعلق
بالملاحة الدولية
(١٢) الطائرات والملاحة الجوية وانشاء المطارات وتنظيم تحركات الطائرات
والاعمال الخاصة بإدارة المطارات
(١٣) المزارع والسفن التي تحمل أنوارا للتحذير والشمندورات وغير
ذلك مما يعد ضروريا لسلامة الملاحة البحرية والجوية
(١٤) وضع النظام القضائي العام مع مراعاة أحكام الفصل الثامن من
هذا الدستور
(١٥) القانون المدني والتجاري وقانون العقوبات والاجراءات المدنية
والجنائية والمحاماة
(١٦) الملكيات الادبية والفنية والصناعية والمخترعات وتسجيلها والعلامات
الصناعية والتجارية
(١٧) الصحف والكتب والمطابع والاداعة اللاسلكية
(١٨) الاجتماعات العامة والجمعيات
(١٩) نزاع الملكية *
(٢٠) جميع المسائل الخاصة بعلم البلاد والتشيد الوطني والعطلات الرسمية
(٢١) شروط مزاوله المهن الحرة العلمية والفنية
(٢٢) شئون العمال والضمان الاجتماعي
(٢٣) النظام العام للتعليم
(٢٤) الآثار والاماكن الاثرية والمتاحف ودور الكتب والمؤسسات الاخرى
التي يقرر بقانون تصدره الحكومة الاتحادية أن لها أهمية وطنية عامة *
(٢٥) المحافظة على الصحة العامة وتنسيق الأعمال الخاصة بها *
(٢٦) الحجر الصحي والمستشفيات الخاصة به *

(٢٧) شروط الترخيص بمزاولة مهنة الطب وغيرها من المهن الصحية

المادة ٣٩

تولى الولايات جميع السلطات المتعلقة بالمسائل التي لم يعهد بها هذا الدستور للحكومة الاتحادية .

الفصل الرابع

السلطات العامة الاتحادية

المادة ٤٠

السيادة للأمة والأمة مصدر السلطات .

المادة ٤١

السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الأمة . ويصدر الملك القوانين بعد أن يقرها مجلس الأمة على الوجه المبين في هذا الدستور .

المادة ٤٢

السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور .

المادة ٤٣

السلطة القضائية تتولاها المحكمة العليا والمحاكم الأخرى التي تصدر أحكامها في حدود الدستور وفق القانون وباسم الملك .

الفصل الخامس

الملك

المادة ٤٤

سيادة المملكة الليبية المتحدة للأمة وهي بإرادة الله وديعة الشعب للملك محمد
أدريس المهدي السنوسي ثم لأولاده الذكور من بعده الأكبر فالأكبر طبقاً
بعد طبقاً .

المادة ٤٥

عرش المملكة ورأى وتنظم وراثته العرش بأمر كريم يصدره الملك
أدريس الأول في بحر ستة من تاريخ اصدار هذا الدستور . ولا يعتلى أحد
العرش الا اذا كان سليم العقل ليبيا مسلما وولدا لوالدين مسلمين من زواج شرعي
ويعتبر الأمر الملكي الذي ينظم وراثته العرش ذا صبغة دستورية .

المادة ٤٦

في حالة وفاة الملك وخلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم
تعيين خلف له يجتمع مجلس الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة فورا وبدون
دعوة لتعيين خلف له في مدة لا تتجاوز عشرة أيام بحضور ثلاثة أرباع أعضاء
كل من المجلسين على الأقل ، ويجرى التصويت علنا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين
فاذا لم يتسن الاختيار في الميعاد المتقدم ففي اليوم الحادي عشر يشرع المجلسان
تجسعين في الاختيار بحضور الاكثريّة المطلقة لأعضاء كل من المجلسين وبالأغلبية
النسبية ، وان كان مجلس النواب منحلا فيجتمع المجلس القديم فورا حتى
يتم تعيين الملك .

المادة ٤٧

قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يقسم اليمين الاتية امام مجلسي
الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة :
« أقسم بالله العظيم أن احترم دستور البلاد وقوانينها وأن أبذل كل ما لدى
من قوة للمحافظة على استقلال ليبيا والدفاع عن سلامة أراضيها » .

المادة ٤٨

يجوز للملك اذا اراد التغيب عن ليبيا أو حدث ما يعوقه أو يمنعه مؤقتا
من ممارسة سلطاته الدستورية أن يعين نائبا عنه أو أكثر للقيام بالواجبات
وممارسة الحقوق والسلطات التي يرى الملك تفويضها الى من ينوب عنه .

المادة ٤٩

سن الرشيد للملك تمام ثمانية عشر عاما هلاليا .

المادة ٥٠

اذا كان الملك قاصرا أو اذا حدث ما يعوقه أو يمنعه من ممارسة سلطاته

الدستورية ولم يتمكن بنفسه من تعيين نائب أو أكثر فعلى مجلس الوزراء بموافقة مجلس الأئمة أن يعين وصيا أو مجلس وصاية للقيام بواجبات الملك وممارسة حقوقه وسلطاته الى أن يبلغ سن الرشد أو الى أن يصبح قادرا على ممارسة سلطاته . وإذا كان مجلس الأئمة غير منعقد وجبت دعوته للاجتماع ، أما اذا كان مجلس النواب منجلا فيجتمع المجلس القديم فورا حتى يتم تعيين الوصى أو مجلس الوصاية .

المادة ٥١

لا يجوز تعيين أى شخص نائبا للعرش أو وصيا أو عضوا فى مجلس الوصاية الا اذا كان لييا مسلما وقد أتم الأربعين من عمره بحسب التقويم الميلادى ، غير أنه يجوز تعيين أحد المذكور من أعضاء البيت المالک اذا كان قد أتم الحادية والعشرين من عمره بحسب التقويم الميلادى .

المادة ٥٢

من حين وفاة الملك الى أن يؤدى خلفه أو الوصى أو أعضاء مجلس الوصاية اليمين الدستورية يراول مجلس الوزراء تحت مسئوليته سلطات الملك الدستورية بأسم الأئمة الليية .

المادة ٥٣

لا يتولى الوصى أو عضو من أعضاء مجلس الوصاية منصبه ما لم يقسم اليمين الاتية امام مجلس الشيوخ والنواب فى جلسة مشتركة :
« أقسم بالله العظيم أن احترم دستور البلاد وقوانينها وأن ابذل كل ما لدى من قوة للمحافظة على استقلال لييا والدفاع عن سلامة أراضيها وأن أكون مخلصا للملك » .

أما نائب العرش فيقسم هذه اليمين امام الملك أو امام شخص يعينه الملك .

المادة ٥٤

لا يجوز للوزير أو أى عضو فى هيئة تشريعية أن يكون وصيا أو عضوا فى مجلس الوصاية . وإذا كان نائب العرش عضوا فى هيئة تشريعية فلا يشارك فى أعمال تلك الهيئة اثناء قيامه بنباية العرش .

المادة ٥٥

في حالة وفاة الوصي أو عضو مجلس الوصاية المعين بموجب المادة ٥٠ ،
أو إذا حدث ما يمنعه من القيام بمهام أعماله كوصي أو كعضو في مجلس
الوصاية فلمجلس الوزراء بموافقة مجلس الأمة أن يعين شخصا آخر بدلا عنه
بالشروط المذكورة في المواد ٥١ و ٥٣ و ٥٤ ، وإذا كان مجلس الأمة غير
منعقد وجبت دعوته للاجتماع . أما إذا كان مجلس النواب منجلا فيجتمع المجلس
القديم قورا حتى يتم تعيين الوصي أو عضو مجلس الوصاية .

المادة ٥٦

تعيين مخصصات الملك والبيت المال بقانون اتحادي ، ولا يجوز نقصها
في مدة حكمه ولكن يمكن زيادتها بقرار من مجلس الأمة + ويحدد القانون
مرتبات نواب وأوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك .

المادة ٥٧

تنظم بقانون اتحادي قواعد الاجراءات القضائية التي يجب ان تتبع في حالة
رفع قضايا من جانب الحاضرة الملكية أو ضدها .

المادة ٥٨

الملك هو الرئيس الأعلى للدولة .

المادة ٥٩

الملك مصون وغير مسئول .

المادة ٦٠

يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه وهم المسئولون .

المادة ٦١

لا يتولى الملك عرشا خارج ليبيا الا بعد موافقة مجلس الأمة .

المادة ٦٢

الملك يصدق على القوانين ويصدرها .

المادة ٦٣

الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل
لها أو إعفاء من تنفيذها .

المادة ٦٤

إذا طرأت أحوال استثنائية تتطلب تدابير مستعجلة ولم يكن مجلس الأمة متقدماً فللملك الحق أن يصدر بشأنها مراسيم يكون لها قوة القانون على أن لا تكون مخالفة لأحكام الدستور . وتعرض هذه المراسيم على مجلس الأمة في أول اجتماع له ، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

المادة ٦٥

يفتح الملك دورات مجلس الأمة ويفضها ويحل مجلس النواب وفقاً لأحكام الدستور وله عند الضرورة أن يجمع المجلسين معا لبحث أمر هام .

المادة ٦٦

للملك أن يدعو مجلس الأمة الى اجتماعات غير عادية اذا رأى ضرورة ذلك . ويدعوه ايضا متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الاغلبية المطلقة لأعضاء المجلسين ، ويعلن الملك فسخ الاجتماع غير العادي .

المادة ٦٧

للملك تأجيل انعقاد مجلس الأمة على أنه لا يجوز أن تزيد مدة التأجيل عن ثلاثين يوماً ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

المادة ٦٨

الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة الليبية .

المادة ٦٩

يعلن الملك الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويصدق عليها بعد موافقة مجلس الأمة .

المادة ٧٠

الملك يعلن الاحكام العرفية وحالة الطوارئ على أن يعرض إعلان الاحكام العرفية على مجلس الأمة ليقرر استمرارها أو الغائها ، واذا وقع ذلك الاعلان في غير دور الانعقاد وجب دعوة مجلس الأمة للاجتماع على وجه السرعة .

المادة ٧١

الملك يشيء ويمنح الألقاب والرتب والأوسمة وغير ذلك من شارات الشرف .

المادة ٧٢

الملك يعين رئيس الوزراء وله أن يقيله أو يقبل استقالته من منصبه ويعين الوزراء ويقيلهم أو يقبل استقالتهم بناء على ما يعرضه عليه رئيس الوزراء .

المادة ٧٣

الملك يعين ويقيل الممثلين السياسيين بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الأجنبية لديه .

المادة ٧٤

الملك يشيء المصالح العامة ويعين كبار الموظفين ويعزلهم وفقا لاحكام القانون .

المادة ٧٥

تمسك العملة بأسم الملك وفقا للقانون .

المادة ٧٦

لا ينفذ حكم الإعدام الصادر من أية محكمة ليلية الا بموافقة الملك .

المادة ٧٧

للملك حق العفو وتخفيف العقوبة .

الفصل السادس

الوزراء

المادة ٧٨

يؤلف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء ومن الوزراء الذين يسميهم الملك تعيينهم بناء على ما يعرضه عليه رئيس الوزراء .

المادة ٧٩

يقسم رئيس الوزراء والوزراء قبل توليهم أعمال مناصبهم اليمين أمام الملك .

المادة ٨٠

للملك أن يعين عند الضرورة وزراء بدون وزارة .

المادة ٨١

لا يلى الوزارة الا لى .

المادة ٨٢

لا يلى الوزارة أحد أعضاء البيت الملك .

المادة ٨٣

يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس الأمة .

المادة ٨٤

تتاط بمجلس الوزراء ادارة جميع شئون الدولة الداخلية والخارجية بموجب احصاءات الحكومة الاتحادية المقررة بهذا الدستور وطبقا لاحكامه .

المادة ٨٥

توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون . ويستثنى من ذلك المرسوم الذى يتضمن تعيين رئيس الوزراء واعفاءه من منصبه فيوقعه الملك وحده ، والمراسيم التى تعين الوزراء أو تعفيهم من مناصبهم فيوقعها الملك ورئيس الوزراء .

المادة ٨٦

الوزراء مسئولون تجاه مجلس النواب مسئولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .

المادة ٨٧

إذا قرر مجلس النواب بأغلبية جميع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل ، وإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة .

لا ينظر مجلس النواب فى طلب الاقتراع بعدم الثقة صريحا كان أو ضمنا

إلا إذا تقدم به خمسة عشر نائبا فأكثر • ولا يجوز أن يطرح هذا الطلب لمناقشة
إلا بعد ثمانية أيام من يوم تقديمه ولا تؤخذ الآراء عنه إلا بعد يومين من تمام
المناقشة فيه •

المادة ٨٨

للوزراء أن يحضروا جلسات المجلسين ، ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا
الكلام ولا يجوز لهم أن يشتركوا في التصويت إلا إذا كانوا أعضاء ولهم الاستعانة
بمن يختارون من موظفي وزاراتهم أو أن ينيوهم عنهم ، ولكل مجلس أن يطلب
من أى وزير حضور جلساته عند الضرورة •

المادة ٨٩

في حالة اقالة رئيس الوزراء أو استقالته يعتبر جميع الوزراء مقالين أو مستقيلين

المادة ٩٠

لا يجوز للوزراء أن يتولوا أية وظيفة عامة أخرى في أثناء توليهم الحكم
أو أن يمارسوا أية مهنة أو أن يشتروا أو يستأجروا شيئا من أملاك الدولة ولا
أن يدخلوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التعهدات والمناقصات التي تعقدتها
الادارة العامة أو المؤسسات الخاضعة لإدارة الدولة أو مراقبتها ، كما لا يجوز لهم
أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة أية شركة أو أن يشتركوا اشتراكا فعليا في
عمل تجارى أو مالى •

المادة ٩١

تحدد مرتبات رئيس الوزراء والوزراء بقانون اتحادى

المادة ٩٢

تحدد بقانون اتحادى مسئوليات الوزراء المدنية والجزائية ، وطريقة
اتهامهم ومحاكمتهم فيما يقع منهم من جرائم في تأدية وظائفهم •

الفصل السابع

مجلس الأمة

المادة ٩٣

مجلس الأمة يتكون من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب •

الفرع الأول

مجلس الشيوخ

المادة ٩٤

يؤلف مجلس الشيوخ من أربعة وعشرين عضوا ويكون لكل من ولايات المملكة الليبية الثلاث ثمانية أعضاء .

المادة ٩٥

يعين الملك نصف الأعضاء . وتقوم مجالس الولايات التشريعية بانتخاب الباقين .

المادة ٩٦

يشترط في عضو مجلس الشيوخ ان يكون ليبيا وقد أتم الاربعين سنة من عمره بحساب التقويم الميلادي وأن تتوفر فيه الشروط الاخرى المبينة في قانون الانتخاب الاتحادي . ويجوز تعيين أعضاء البيت المال في مجلس الشيوخ ولكن لا يجوز انتخابهم .

المادة ٩٧

يعين الملك رئيس مجلس الشيوخ ، ويتعبد المجلس وكيلين وتعرض نتيجة الانتخاب على الملك للتصديق عليها ويكون تعيين الرئيس وانتخاب الوكيلين لمدة سنتين ويجوز إعادة تعيين الرئيس وانتخاب الوكيلين .

المادة ٩٨

مدة العضوية في مجلس الشيوخ ثمانى سنوات ويجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل أربع سنوات . ومن انتهت مدته من الاعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه .

المادة ٩٩

يجتمع مجلس الشيوخ عند اجتماع مجلس النواب وتوقف جلساته معه .

الفرع الثاني مجلس النواب

المادة ١٠٠

يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين في الولايات الثلاث بمقتضى أحكام قانون الانتخاب الاتحادى .

المادة ١٠١

يحدد عدد النواب على أساس نائب واحد عن كل عشرين ألف من الأهل إلى أو عن كل جزء من هذا العدد يجاوز نصفه بشرط أن لا يقل عدد النواب في أى من الولايات الثلاث عن خمسة أعضاء .

المادة ١٠٢

يشترط في الناخب :

- (١) أن يكون ليبيا
- (٢) أن يكون قد أتم الحادية والعشرين من عمره بحساب التقويم الميلادى وذلك بالإضافة إلى الشروط الأخرى المنصوص عليها في قانون الانتخاب الاتحادى .

المادة ١٠٣

يشترط في النائب :

- (١) أن يكون قد أتم الثلاثين سنة من عمره بحساب التقويم الميلادى .
 - (٢) أن يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخاب في الولاية التى بها موطنه
 - (٣) أن لا يكون من أعضاء البيت المالک .
- وذلك بالإضافة إلى الشروط الأخرى المنصوص عليها في قانون الانتخاب الاتحادى .

المادة ١٠٤

مدة مجلس النواب أربع سنوات مالم يحل المجلس قبل ذلك .

المادة ١٠٥

ينتخب مجلس النواب رئيسا ووكيلين في أول كل دور انعقاد عادي، ويجوز إعادة انتخابهم .

المادة ١٠٦

إذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الذي يليه من أجل نفس الأمر .

المادة ١٠٧

الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشمل على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة في الولايات الثلاث في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرين يوما التالية لتمام الانتخاب .

الفرع الثالث

أحكام عامة للمجالسين

المادة ١٠٨

عضو مجلس الأمة يمثل الشعب كله ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التي عينه تحديد وكالته بقيد أو شرط .

المادة ١٠٩

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس النواب . ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وعضوية مجالس الولايات التشريعية ولا أي وظيفة عامة وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب الاتحادي أحوال عدم الجمع الأخرى .

المادة ١١٠

قبل أن يتولى أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب عملهم يقسم كل منهم علنا في قاعة جلسات مجلسه اليمين الآتية :
« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللملك ومحترما للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدي أعمالي بالأمانة والصدق . »

المادة ١١١

يفصل كل مجلس في صحة انتخاب أعضائه وفقاً لنظامه الداخلي ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ويجوز أن يعهد بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى بقانون اتحادي.

المادة ١١٢

يدعو الملك مجلس الأمة سنوياً إلى عقد جلساته العادية خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم العاشر من الشهر نفسه. ويسوم دور انعقاده العادي إذا لم يحل مجلس النواب مدة خمسة أشهر على الأقل ويعلن الملك فسخ انعقاده.

المادة ١١٣

أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون.

المادة ١١٤

جلسات المجلسين علنية على أن كلا منهما يعقد بهئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ليقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة سرية أو علنية.

المادة ١١٥

ليس لمجلس الأمة بغير موافقة الحكومة أن ينظر في دوراته غير العادية في غير الموضوعات التي دعي للاجتماع من أجلها.

المادة ١١٦

لا تعتبر جلسات المجلسين صحيحة إلا إذا حضر أغلبية الأعضاء عند افتتاح الجلسة ولا يجوز لأي من المجلسين أن يتخذ قراراً إلا إذا حضر الجلسة عند اتخاذ القرار بأغلبية أعضائه.

المادة ١١٧

تصدر القرارات في كل من المجلسين بأغلبية الحاضرين في غير الأحوال

المشروط فيها أغلبية خاصة ، وإذا تساوت الأصوات عند الأمر الذي حصلت
المدافعة فيه من قضا .

المادة ١١٨

يكون تصويت كل من المجلسين في المسائل المعروضة عليه وفقا للطريقة
التي يبينها نظامه الداخلي .

المادة ١١٩

لا يناقش كل من المجلسين مشروع قانون قبل أن تنظر فيه اللجان المختصة
بمقتضى النظام الداخلي .

المادة ١٢٠

كل مشروع قانون يقره أحد المجلسين يبعث به رئيسه الى رئيس
المجلس الآخر .

المادة ١٢١

كل مشروع قانون رفضه أحد المجلسين لا يجوز تقديمه ثانية في الدورة
ذاتها .

المادة ١٢٢

لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه الى الوزراء اسئلة واستجوابات
وذلك على الوجه الذي يبين بالنظام الداخلي لكل مجلس . ولا تجرى
المنافسة في استجواب ما الا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك
فيما عدا حالة الاستعجال وبشرط موافقة من وجه اليه الاستجواب .

المادة ١٢٣

لكل مجلس وفقا لنظامه الداخلي أن يجرى تحقيقا في مسائل معينة
تدخل في حدود اختصاصه .

المادة ١٢٤

لا يجوز مؤاخذة أعضاء مجلس الأمة فيما يدون من الآراء في المجلسين
أو في اللجان التابعة لهما وذلك مع مراعاة أحكام نظامهما الداخلي .

المادة ١٢٥

لا يجوز أثناء دورة الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو أي عضو من

اعضاء مجلس الامة ولا القبض عليه الا بأذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية .

المادة ١٢٦

لا يمنح اعضاء مجلس الامة رتباً ولا أوسمة اثناء مدة عضويتهم ويستثنى من ذلك الاعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية مجلس الامة كما تستثنى الرتب والاوزمة العسكرية .

المادة ١٢٧

يحدد قانون الانتخاب الاتحادى أحوال سقوط عضوية أحد أعضاء مجلس الامة ويصدر قرار السقوط بأغلبية جميع الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس التابع له العضو .

المادة ١٢٨

إذا خلا مقعد أحد أعضاء مجلس الامة يختار له عضو بطريق التعيين أو الانتخاب طبقاً لاحكام هذا الدستور وذلك خلال ثلاثة أشهر من يوم أشعار المجلس الحكومة بخلو المقعد ، ولا تدوم نيابة عضو مجلس الشيوخ الجديد الا الى نهاية مدة سلفه ، وتنتهى نيابة العضو الجديد فى مجلس النواب بانتهاء مدة المجلس .

المادة ١٢٩

تجرى الانتخابات لمجلس النواب خلال الأشهر الثلاثة السابقة لانتهاؤ مدته وفى حالة عدم إمكان اجراء الانتخابات فى الميعاد المذكور فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات المذكورة ، وذلك بالرغم من الاحكام الواردة فى المادة ١٠٤

المادة ١٣٠

يجب تجديد نصف اعضاء مجلس الشيوخ سواء اكان التجديد بطريق الانتخاب أو بطريق التعيين خلال الأشهر الثلاثة السابقة لتاريخ انتهاء مدة نيابة الاعضاء الذين تنتهى مدتهم فإن لم يتيسر التجديد فى الميعاد المذكور امتدت نيابة الاعضاء الذين انتهت مدتهم الى حين انتخاب أو تعيين الاعضاء الجدد ، وذلك بالرغم مما جاء فى المادة ٩٨ .

المادة ١٣١

تحدد بقانون اتحادى مكافآت اعضاء مجلس الامة على أن كل زيادة فيها لا تسرى الا بعد انتهاء مدة مجلس النواب الذى قررها .

المادة ١٣٢

يضع كل مجلس نظامه الداخلى مينا فيه طريقة السير فى تأدية أعماله .

المادة ١٣٣

يقوم رئيس كل من المجلسين بحفظ النظام فى داخل مجلسه ولا يجوز لاية قوة مسلحة دخول المجلس أو الاستقرار على مقربة من ابوابه الا بطلب من رئيسه .

المادة ١٣٤

لا يجوز لاحد أن يتقدم بطلب الى مجلس الامة الا كتابة وللمجلس ان يحيل الى الوزراء ما يقدم اليه من العرائض . وعلى الوزراء أن يقدموا الايضاحات اللازمة عما تضمنته هذه العرائض كلما طلب المجلس ذلك .

المادة ١٣٥

يصدق الملك على القوانين التى يقرها مجلس الامة ويصدرها خلال ثلاثين يوما من ابلاغها اليه .

المادة ١٣٦

للملك خلال المدة المحددة لاصدار القانون ان يطلب من مجلس الامة إعادة النظر فيه ، وعلى المجلس فى هذه الحالة بحث القانون من جديد . فاذا أقره ثانية بموافقة ثلثى الاعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صدق عليه الملك وأصدره خلال ثلاثين يوما من ابلاغ القرار الاخير اليه . فاذا كانت الاغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه فى دور الانعقاد نفسه فاذا عاد مجلس الامة فى دور انعقاد آخر الى اقرار ذلك المشروع بأغلبية جميع الاعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صدق عليه الملك وأصدره خلال ثلاثين يوما من ابلاغ القرار اليه .

المادة ١٣٧

تصبح القوانين التى أصدرها الملك نافذة فى المملكة الليبية المتحدة بعد

انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية ، ويجوز نقص هذا الميعاد أو إطالته بنص خاص في هذه القوانين . ويجب نشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إصدارها .

المادة ١٣٨

للملك ومجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصا بالميزانية أو بإنشاء الضرائب أو بتعديلها أو الإعفاء من بعضها أو إلغائها فاقتراحة للملك ومجلس النواب .

المادة ١٣٩

كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ وفي حالة غيابه يتولى الرئاسة رئيس مجلس النواب .

المادة ١٤٠

لا تعد جلسات المؤتمر صحيحة إلا إذا توفرت الأغلبية المطلقة لأعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر .

الفصل التاسع

السلطة القضائية

المادة ١٤١

يعين القانون الاتحادي النظام القضائي العام للدولة وفقا لأحكام هذا الدستور .

المادة ١٤٢

القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون .

المحكمة العليا الاتحادية

المادة ١٤٣

تؤلف المحكمة العليا من رئيس ومن قضاة يعينهم الملك .

المادة ١٤٤

يخلف الرئيس وأعضاء المحكمة العليا قبل توليهم مناصبهم اليمين أمام الملك

المادة ١٤٥

إذا خلا منصب قاضٍ يعين الملك قاضياً آخر بعد استشارة رئيس المحكمة .

المادة ١٤٦

يحال رئيس المحكمة وقضاؤها إلى المعاش عند انقضاء خمس وستين سنة من العمر بحسب التقويم الميلادي .

المادة ١٤٧

رئيس المحكمة وقضاؤها غير قابلين للعزل ، ومع ذلك إذا اتضح أن أحدهم غير قادر على أداء عمله لأسباب صحية أو فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة فيعفيه الملك من منصبه بعد موافقة أغلبية أعضاء المحكمة باستثناء القاضي الذي يعنيه الأمر .

المادة ١٤٨

تحدد بقانون اتحادي المراتب الأصلية والإضافية والقواعد الخاصة بالإنجازات ومعاشات التقاعد والمكافآت لقضاة المحكمة العليا ، ولا يجوز تعديل شيء منها بما يضر بأحدهم بعد تعيينه .

المادة ١٤٩

للملك في حالة غياب رئيس المحكمة أو حدوث ما يمنعه من تأدية وظيفته أن ينتدب أحد أعضاء المحكمة لمباشرة اختصاص الرئيس .

المادة ١٥٠

للملك ، في حالة غياب أحد قضاة المحكمة أو حدوث ما يمنعه من تأدية وظيفته ، أن ينتدب — بعد استشارة الرئيس — من يحل محله مدة غيابه ويتمتع العضو المنتدب بجميع ميزات قضاة المحكمة مدة انتدابه .

المادة ١٥١

تختص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الحكومة الاتحادية وولاية أو أكثر أو بين ولايتين أو أكثر .

المادة ١٥٢

للملك إحالة مسائل دستورية وتشريعية هامة الى المحكمة العليا لابتداء رأيها فيها ، وللمحكمة النظر في الامر وأبلاغ فتواها للملك مع مراعاة أحكام هذا الدستور .

المادة ١٥٣

تستأنف على الوجه المبين في قانون اتحادي أمام المحكمة العليا الأحكام الصادرة من محاكم الولايات مدنية كانت أو جنائية اذا تضمنت هذه الأحكام الفصل في نزاع متعلق بهذا الدستور أو بتفسيره .

المادة ١٥٤

مع مراعاة أحكام المادة ١٥٥ ، تحدد بقانون اتحادي الأحوال التي يجوز فيها استئناف أحكام محاكم الولايات أو الطعن فيها بطريق النقض والإبرام أمام المحكمة العليا .

المادة ١٥٥

تكون المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة العليا في أحكامها ملزمة لجميع المحاكم في المملكة الليبية المتحدة .

المادة ١٥٦

على جميع السلطات المدنية والقضائية في المملكة الليبية المتحدة أن تقدم للمحكمة العليا ما قد تحتاج اليه من مساعدة .

المادة ١٥٧

يجوز بقانون اتحادي أن يعهد باختصاصات أخرى للمحكمة العليا بشرط أن لا تتنافى وأحكام هذا الدستور .

المادة ١٥٨

تضع المحكمة العليا بموافقة الملك لائحة تنظيم أعمالها وإجراءاتها وتحديد الرسوم التي تفرضها .

الفصل التاسع

مالية الاتحاد

المادة ١٥٩

يجب تقديم مشروع الميزانية العامة الى مجلس الامة قبل ابتداء السنة المالية بشهرين على الأقل لفحصها واعتمادها وتقرر الميزانية بابا بابا ، ويحدد بدء السنة المالية بقانون اتحادي .

المادة ١٦٠

تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولا .

المادة ١٦١

لا يجوز فض دور انعقاد مجلس الامة قبل الفراغ من تقرير الميزانية .

المادة ١٦٢

في جميع الاحوال التي لا تقرر فيها الميزانية قبل بدء السنة المالية تفتح بموجب مرسوم ملكي اعتمادات شهرية مؤقتة على اساس جزء من اثني عشر من اعتمادات السنة السابقة ، وتجبي الإيرادات وتتفق المصروفات وفقا للقوانين النافذة في نهاية السنة المالية السابقة .

المادة ١٦٣

كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات السوادة بها يجب أن يأذن به مجلس الامة ، ويجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية .

المادة ١٦٤

يجوز فيما بين أدوار الانعقاد وفي فترة حل مجلس النواب تقرير مصروفات جديدة غير واردة بالميزانية ونقل مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية اذا كان ذلك لضرورة مستعجلة وعلى شرط أن يكون بمراسيم ملكية تعرض على مجلس الامة في ميعاد لا يتجاوز الشهر من اجتماعه التالي .

المادة ١٦٥

يجوز في حالة الضرورة وضع مشروع ميزانية استثنائية لأكثر من سنة
تتضمن موارد ونفقات استثنائية ولا تنفذ إلا إذا أقرها مجلس الأمة .

المادة ١٦٦

يقوم ديوان المحاسبة بمراقبة حسابات الحكومة الاتحادية ويقدم الى
مجلس الأمة تقريرا نتيجة هذه المراقبة . وتحدد بقانون اتحادى اختصاصات
الديوان وتشكيله وقواعد المراقبة التي يمارسها .

المادة ١٦٧

لا يجوز فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها الا بقانون ، ولا يجوز إعفاء
أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون ، كما لا يجوز تكليف
أحد بتأدية شيء من الأموال والرسوم الا في حدود القانون .

المادة ١٦٨

لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تمويل أو أعانة أو مكافأة الا في
حدود القانون .

المادة ١٦٩

لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يترتب عليه اتفاق مبالغ من الخزانة
في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الأمة .

المادة ١٧٠

يحدد نظام النقد بقانون اتحادى .

المادة ١٧١

إذا استحكم الخلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ على تقرير
باب من ابواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر
بالاغلبية المطلقة .

المادة ١٧٢

تؤول الى الحكومة الاتحادية حصيلة جميع الضرائب والرسوم الناجمة
عن المسائل الداخلة في اختصاصها تشريعا وتنفيذا طبقا لاحكام المادة ٣٦ من
هذا الدستور .

المادة ١٧٣

تؤول الى كل ولاية حصيلة الضرائب والرسوم الناجمة عن المسائل الداخلة في اختصاصها وفقا للمادة ٣٩ وكذلك المسائل الداخلة في سلطاتها التنفيذية وفقا للمادة ٣٨ من هذا الدستور .

المادة ١٧٤

يجب على الحكومة الاتحادية ان تخصص سنويا مبالغ من ايرادتها للولايات بقدر يمكنها من القيام بواجباتها وبشرط أن لا تقل قدرتها المالية عما كانت عليه قبل الاستقلال ، ويعين القانون الاتحادى طريقة تخصيص المبالغ ومداها بصورة تضمن للولايات ازدياد المبالغ التى تخصص لها من الحكومة الاتحادية ازديادا يتناسب مع نمو الموارد الاتحادية وتكفل لها تقدما اقتصاديا مطردا .

المادة ١٧٥

فى حالة فرض الضرائب الاتحادية المنصوص عليها فى المادة ٣٦ رقم ٢٨ يجب التشاور مع الولايات بشأنها على أن يتم ذلك قبل عرض مشروع القانون الخاص بهذه الضرائب على مجلس الامة .

الفصل الخامس

الولايات

المادة ١٧٦

تتولى الولايات جميع السلطات التى لم تعهد للحكومة الاتحادية وفقا لأحكام هذا الدستور .

المادة ١٧٧

تضع كل ولاية قانونها الاساسى على أن لا يتعارض أحكامه وأحكام هذا الدستور ويتم وضع هذا القانون واصداره فى مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ اصدار الدستور

المادة ١٧٨

تلتزم الولايات باحترام أحكام هذا الدستور وتنفيذ القوانين الاتحادية على الوجه المبين فى الدستور .

المادة ١٧٩

يكون لكل ولاية حاكم يلقب « بالوالي » .

المادة ١٨٠

يعين الملك الوالى ويعفيه من منصبه .

المادة ١٨١

يمثل الوالى الملك فى الولاية ويشرف على تنفيذ هذا الدستور والقوانين الاتحادية فيها .

المادة ١٨٢

يكون فى كل ولاية مجلس تنفيذى .

المادة ١٨٣

يكون لكل ولاية مجلس تشريعى ينتخب ثلاثة أرباع أعضائه على الأقل

المادة ١٨٤

يحدد القانون الاساسى فى كل ولاية اختصاصات الوالى مع مراعاة أحكام المادة ١٨٣ وكذلك يحدد اختصاصات المجلس التنفيذى والمجلس التشريعى

المادة ١٨٥

السلطة القضائية تتولاها المحاكم المحلية فى الولايات طبقا لاحكام الدستور .

الفصل الحادى عشر

أحكام عامة

المادة ١٨٦

اللغة العربية هى اللغة الرسمية للدولة .

المادة ١٨٧

يحدد بقانون اتحادى الاحوال التى يجوز فيها استعمال لغة أجنبية فى المعاملات الرسمية .

المادة ١٨٨

للمملكة الليبية المتحدة عاصمتان هما طرابلس وبنغازي *

المادة ١٨٩

تسليم اللاجئين السياسيين محظور ، وتحدد الاتفاقات الدولية والقوانين الاتحادية قواعد تسليم المجرمين العاديين *

المادة ١٩٠

لا يجوز أبعاد الأجانب إلا طبقا لأحكام القانون الاتحادي *

المادة ١٩١

يحدد بقانون اتحادي الوضع القانوني للأجانب وفقا لمبادئ القانون الدولي *

المادة ١٩٢

تضمن الدولة لغير المسلمين احترام نظام أحوالهم الشخصية *

المادة ١٩٣

لا يمنح العفو العام إلا بقانون اتحادي *

المادة ١٩٤

تحدد بقانون اتحادي طريقة إنشاء وتنظيم القوات البرية والبحرية والجوية *

المادة ١٩٥

لا يجوز بأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتيا في زمن الحرب أو في أثناء قيام الأحكام العرفية ، وعلى الوجه المبين في القانون ، وعلى أي حال لا يجوز تعطيل انعقاد مجلس الأمة متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة في هذا الدستور *

المادة ١٩٦

للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى *

المادة ١٩٧

لا يجوز اقتراح تنقيح الأحكام الخاصة بشكل الحكم الملكي ونظام

وراثه العرش وبالحكم النيابي وبمبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور .

المادة ١٩٨

لأجل تنقيح هذا الدستور يصدر كل من المجلسين بالاغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه . ثم بعد بحث المسائل التي هي محل للتنقيح يصدر المجلسان قرارهما في شأنها . ولا تصح المناقشة والاقتراع في كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا أعضائه ، ويشترط لصحة القرارات ان تصدر بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين في كل من المجلسين وأن يصدق عليها الملك .

المادة ١٩٩

في حالة تنقيح الأحكام الخاصة بشكل الحكم الاتحادي يجب زيادة على الأحكام المقررة في المادة السابقة موافقة جميع مجالس الولايات التشريعية على التنقيح المقترح ، وتتم هذه الموافقة بقرار يصدره المجلس التشريعي لكل ولاية في هذا الشأن قبل عرض التنقيح على الملك للتصديق عليه .

المادة ٢٠٠

تنظم بقانون اتحادي المهاجرة الى ليبيا . ولا يسمح بالمهاجرة الى ولاية ما الا بعد الحصول على موافقة تلك الولاية .

الفصل الثاني عشر

احكام انتقالية واحكام وقتية

المادة ٢٠١

يعمل بهذا الدستور من تاريخ إعلان الاستقلال الذي يجب أن يتم في ميعاد لا يتجاوز ١ يناير ١٩٥٢ طبقا لقرار الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة الصادر في ٢١ من نوفمبر ١٩٤٩ . ومع ذلك يعمل بأحكام المادة الثامنة من هذا الدستور وبأحكام هذا الفصل من تاريخ إصدار هذا الدستور .

المادة ٢٠٢

تمارس الحكومة الاتحادية المؤقتة جميع السلطات المتعلقة بالمسائل التي تسلمها من الدولتين القائمتين بأعمال الإدارة ومن حكومات الأقاليم الحالية على أن لا يتعارض ما تضعه من الأحكام مع المبادئ الأساسية المقررة في الدستور ، وذلك الى ان يتم قيام حكومة مؤلفة طبقا لأحكام المادة ٢٠٣ من هذا الدستور .

المادة ٢٠٣

عند إعلان الاستقلال يعين الملك الحكومة المؤلفة تأليفا صحيحا .

المادة ٢٠٤

تضع الحكومة الاتحادية المؤقتة قانون الانتخاب الاول لمجلس الامة على أن لا يتعارض وأحكام هذا الدستور ، ويعرض القانون على الجمعية الوطنية للموافقة عليه وأصداره . ويجب أن يتم إصدار هذا القانون في ميعاد لا يتجاوز الثلاثين يوما من تاريخ إصدار الدستور .

المادة ٢٠٥

يجب إجراء الانتخابات الاولى لمجلس النواب في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر ونصف من تاريخ إصدار قانون الانتخاب

المادة ٢٠٦

في الانتخابات الاولى لمجلس النواب ، والى أن يتم أحصاء سكان ليبيا يكون لولاية برقة خمسة عشر نائبا ولولاية طرابلس الغرب خمسة وثلاثون نائبا ولولاية فزان خمسة نواب .

المادة ٢٠٧

يعين الملك جميع أعضاء مجلس الشيوخ الاول وتكون مدته أربع سنوات اعتبارا من تاريخ انعقاد مجلس الامة الاول ، وذلك بالرغم من أحكام المادتين ٩٥ و ٩٨ من هذا الدستور .

المادة ٢٠٨

يعمل بأحكام المادتين ٩٥ و ٩٨ من هذا الدستور عند انتهاء مدة مجلس

الشيوخ الاول ويكون اختيار من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ المؤلف طبقاً لأحكام المادتين ٩٨ و ٩٥ في نهاية السنوات الأربع الاولى بطريق القرعة .

المادة ٢٠٩

يتولى أول ملك للمملكة الليبية المتحدة سلطته الدستورية عند إعلان الاستقلال على أن يقسم اليمين المنصوص عليها أمام مجلس الأمة في جلسة مشتركة عند أول انعقاد له وذلك بالرغم مما جاء في المادة ٤٧ من هذا الدستور

المادة ٢١٠

جميع القوانين والتشريعات الفرعية والاوامر والاعلانات المعمول بها في أى جزء من ليبيا عند بدء العمل بهذا الدستور اذا لم تكن مخالفة لمبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها ، تبقى نافذة ومعمولا بها الى ان تلغى أو تعدل أو تستبدل بتشريعات أخرى تسن طبقاً لأحكام هذا الدستور .

المادة ٢١١

يجتمع مجلس الأمة الاول في ميعاد لا يتجاوز عشرين يوماً من تاريخ إعلان النتيجة النهائية للانتخابات .

المادة ٢١٢

لا تطبق المادة ٣٦ فقرة ٢٧ والمادة ١٧٤ من هذا الدستور قبل أول أبريل ١٩٥٢ .

المادة ٢١٣

تبقى الجمعية الوطنية قائمة الى يوم إعلان الاستقلال .

وضعت الجمعية الوطنية الليبية وافرت هذا الدستور في جلستها المنعقدة بمدينة بنغازي في يوم الاحد ٦ المحرم الحرام ١٣٧١ الموافق ٧ اكتوبر ١٩٥١ وعهدت الى رئيسها ونائيه باصداره ورقعه الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ونشره في الجرائد الرسمية بليبيا .

طبع بمطبعة الحكومة بركة